TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/41(1)/4
28 July 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والأربعون
الجزء الأول
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التنمية المستدامة: التجارة والبيئة - أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها إلى الأسواق

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

GE.94-53072

المحتويات

الفصل		الفقرات
اولا-	مقدمة	١ - ٧
ثانيا-	تدابير المنتجات وفرص الوصول إلى الأسواق	٨ - ٥٠
	ألف- الأنظمة التقنية: حالة معايير الأغذية	٩ - ١٠
	باء- سياسات المنتجات الناشئة	١١ - ١٧
	جيم- التغليف	١٨ - ٢٤
	دال- وضع العلامات الايكولوجية	٢٥ - ٣٠
	هاء- تجربة البلدان النامية	٣١ - ٤٠
	واو- الاستنتاجات والتوصيات	٤١ - ٥٠
ثالثا-	معايير العمليات والقدرة التنافسية	٥١ - ٩٢
	ألف- مقدمة	٥١
	باء- الامتثال للأنظمة البيئية المحلية	٥٢ - ٧٩
	١- تجربة البلدان الصناعية	٥٤ - ٥٨
	٢- تجربة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	٥٩ - ٧٢
	٣- الآثار على التجارة وإعادة تحديد المواقع الصناعية	٧٣ - ٧٩
	جيم- الاستنتاجات والتوصيات	٨٠ - ٩٢
رابعا-	العوامل البيئية كفرص للتجارة	٩٣ - ١٠٠
	ألف- القطاع البيئي	٩٣ - ٩٥
	باء- التجارة في معدات مكافحة التلوث	٩٦ - ١٠٠
خامسا-	الموجز والاستنتاجات	١٠١ - ١٠٨

أولا - مقدمة

١- قرر مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين، بموجب مقرره ٤٠٢ (د ٣٩)، ضمن جملة أمور، أن ينظر في موضوع معين في إطار موضوع "التجارة والبيئة" في الجزء الأول من كل من دوراته السنوية. وفي الجزء الأول من الدورة الأربعين اختار المجلس موضوع "أثر السياسات المتصلة بالبيئة على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها الى الأسواق" للنظر فيه في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين[١].

٢- وشهدت الأعوام القليلة الماضية عودة الاهتمام بآثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية للصادرات وعلى فرص وصولها الى الأسواق. ويرجع ذلك الى عدة أسباب. فأولا، مع تزايد صرامة السياسات البيئية وشمولها، زادت احتمالات تأثيرها على فرص الوصول الى الأسواق والقدرة التنافسية. وثانيا، مع تزايد تكامل الاقتصاد العالمي، تزايدت احتمالات تأثير السياسات المحلية، بما في ذلك السياسات البيئية، على التجارة الدولية. ومن ثم فمن المتوقع أن يزيد الاهتمام بآثار السياسات البيئية على القدرة التنافسية، في أعقاب جولة أوروغواي. وثالثا، هناك تزايد في أهمية جودة المنتجات والعمليات الانتاجية من الزاوية البيئية كعامل من عوامل القدرة التنافسية الدولية مما قد يؤثر بصورة متزايدة على الاستراتيجيات التجارية. ويجري توجيه اهتمام متزايد الى دور وضع المعايير البيئية كأداة حث على الابتكار التكنولوجي وتحسين أداء التجارة. ورابعا، إن السياسات والمعايير والأنظمة البيئية، الى جانب اسهامها في التحسينات البيئية، تشكل قوة الدفع الرئيسية "لقطاع البيئة"، الذي يعتبر مصدرا لفرص الأسواق وفرص العمل.

٣- وتستطيع السياسات البيئية أن تسهم في التنمية المستدامة بتصحيح أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة وبصون وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لتحسين نوعية حياة الأجيال الحالية والمقبلة. وللهبات البيئية، والطاقات الاستيعابية، والتفضيلات الاجتماعية والتفضيلات بين الأزمنة تأثير هام على الأولويات البيئية لبلد ما. وبعبارة أخرى، فإن مرحلة نمو بلد ما ستؤثر على اختيار السياسات والأهداف البيئية للحاضر والمستقبل.

٤- وبصورة عامة، لا يمكن أن تتم التحسينات البيئية إلا بتكلفة اقتصادية، وعلى الأقل في الأجل القصير. ويتطلب الاستيعاب الداخلي الأكمل للتكلفة سياسات حكومية، تشمل المعايير والأنظمة والأدوات المعتمدة على السوق والتدابير الأخرى. وإذا أخذت المنافع البيئية في الحسبان، فإن السياسات والتدابير البيئية يمكن أن تحدث تأثيرا اقتصاديا ايجابيا صافيا على المستوى الوطني.

٥- وتؤثر السياسات البيئية أيضا على تكاليف الانتاج الخاصة على المستوى القطاعي. ويمكن القول بأنه حتى إذا أصبحت بعض الشركات أو القطاعات داخل أمة ما غير قادرة على المنافسة في أسواقها التصديرية، فإن شركات أو قطاعات أخرى يمكن أن تحقق كسباً ومن ثم قد لا تتأثر الانتاجية الاجمالية للأمة بل انها قد تزيد. وإذا كانت السياسات البيئية تؤدي الى احلال قطاعات محل قطاعات أخرى، فإن الاقتصادات الدينامية يمكنها أن تيسر بلا مشقة عمليات التحول من قطاع اقتصادي الى آخر. بيد أن البلدان النامية التي تفتقر الى هيكل صادرات متنوع وبنية أساسية قد تجد صعوبة في الحفاظ على حصائل صادراتها في مواجهة تزايد عدد القيود البيئية.

٦- وبناء على ذلك، ما زالت الآثار المحتملة للسياسات البيئية على التجارة والقدرة التنافسية داعيا للقلق ومصدرا محتملا للخلاف. ويرتبط ذلك خاصة بمسألة تحديد ما إذا كان تطبيق معايير بيئية أشد صرامة وأكثر شمولا قد يحد بلا ضرورة من فرص الوصول الى الأسواق أم أنه قد يصلح كأسلوب لحماية الصناعة المحلية.

٧- ونظرا لأن الروابط بين السياسات البيئية والقدرة التنافسية للصادرات وفرص وصولها الى الأسواق ستظل تحظى بالاهتمام في الأونكتاد وسائر الجهات، رأت الأمانة من المناسب تضمين هذا التقرير استعراضا شاملا للمسائل ذات الصلة والاشارة الى الطرق الممكنة لمتابعة تحليل السياسات والاجراءات (الحكومية الدولية). وهيكل التقرير هو على النحو التالي. يعالج الفصل الثاني تدابير المنتجات المتصلة بالبيئة. ويركز على "سياسات المنتجات" الناشئة حديثا، التي تتجه الى توسيع نطاق الآثار البيئية الجاري بحثها وتوسيع مجموعة أدوات السياسات المستخدمة. ويشتمل هذا الفصل على فرعين مستقلين عن وضع العلامات الايكولوجية والتغليف. ويحلل الفصل الثالث آثار معايير العمليات وأنظمتها على القدرة التنافسية، ولا سيما قدرة البلدان النامية. ويحاول الفصل الرابع تعريف "قطاع البيئة" ويحلل فرص الأسواق الجديدة التي يمكن تهيئتها للسلع البيئية، بما في ذلك معدات مكافحة التلوث والمنتجات الاستهلاكية "المفضلة بيئيا". ويتضمن الفصل الخامس الخلاصة والاستنتاجات. وسيصدر مرفق احصائي مستقل.

ثانيا - تدابير المنتجات وفرص الوصول الى الأسواق

٨- تهدف الأنظمة التقنية المتعلقة بالمنتجات الى حماية الصحة العامة والبيئة في البلد المستورد والمستهلك، وقد تثير مسائل تتعلق بفرص الوصول الى الأسواق. ويوجه عدد من البلدان حاليا اهتماماً متزايداً الى "سياسات المنتجات". والغرض من هذه السياسات هو تشجيع المنتجين، وتجار التجزئة، والمستهلكين على التقليل بصفة مستمرة من الآثار البيئية للمنتجات.[٢] وتتجه سياسات المنتجات الناشئة حديثا الى التركيز على مجموعة من العوامل المتصلة بالبيئة وهي: المواد الأولية وكثافة استهلاك الطاقة، وامكانية إعادة الاستعمال أو إعادة التدوير؛ واستخدام مجموعة من أدوات السياسات، لم ينشأ بعضها سوى مؤخرا. وبالاضافة الى ذلك، يمكن بتحليل دورة الحياة معالجة الآثار البيئية المتصلة بالمنتجات والاثار البيئية المتصلة بالعمليات على حد سواء.

ألف - الأنظمة التقنية: حالة معايير الأغذية

٩- من بين الأنظمة التقنية، يرجح أن تكون معايير الأغذية هي الأشد تأثيرا على صادرات البلدان النامية. وهناك دراسة شرع فيها الأونكتاد مؤخرا تحلل، ضمن جملة أمور، الآثار التي يحتمل أن تحدثها معايير الأمم المتحدة للأغذية، وبخاصة معايير مبيدات الآفات، على البلدان النامية.[٣] وتشير الدراسة الى أن عدم وجود مجموعة شاملة وعالمية ومتسقة من أنظمة مخلّفات مبيدات الآفات يخلق مشاكل للمصدرين.[٤] فقد يكون لأسواق صادرات بلد ما مجموعات من المبيدات المسجلة للاستعمال تختلف عن تلك المجموعات السائدة في البلد المنتج (لأن المبيدات الملائمة تتوقف على المناخ، والمحصول، وحالات الاصابة بالآفات، وغير ذلك)، أو قد تكون نفس المبيدات مسجلة، لكن حد التسامح محدد بالنسبة لمجموعة مختلفة من المحاصيل.

١٠- وأوضحت الدراسة أيضا دور الأسواق الكبيرة في التأثير على معايير المنتجات الأجنبية. ففي خمسة بلدان (الجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والمكسيك)، على سبيل المثال، تحاول سلطات الحكومات الأجنبية التحقق من مركز المبيدات في الولايات المتحدة (أي مسجلة أم غير مسجلة) في تقرير سجلاتها الخاصة، وكثيرا ما تحظر استخدام المبيدات التي قامت وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة بحظرها أو بإيقافها.[٥] وترد مناقشة أكثر تفصيلا لتأثير الأنظمة التقنية على التجارة في الفرع هاء، في سياق تجربة البلدان النامية.

باء - سياسات المنتجات الناشئة

١١- بينما يستمر التركيز في رسم السياسات البيئية على الآثار البيئية للنشاط الصناعي (انظر الفصل الثالث)، فقد نما الاهتمام بالآثار البيئية للمنتجات في السنوات الأخيرة. وهناك اهتمام متزايد بمصادر التلوث "غير المحددة"، مثل الأسر المعيشية والشركات الصغيرة. ونظرا لصعوبة التحكم مباشرة في مصادر التلوث غير المحددة، فقد تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير مبتكرة.

١٢- وكان انتشار القلق العام بشأن المواد الخطرة المستخدمة في المنتجات يعني أنه في بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، قد يكون حظر مواد معينة أسهل تشريعا من المعايير التقنية التي تنطوي على تقييم معقَّد للمخاطر[٦]. ومن الواضح أن حظر استعمال مواد خطرة معينة في المنتجات يمكن أن يؤثر على فرص المنتجات المصدرة من البلدان النامية في الوصول الى الأسواق. وفضلا عن ذلك، فإن عدم دقة تقنيات القياس الحالية قد يسبب صعوبة في تطبيق المعايير التقنية المتعلقة بالمواد الخطرة. وفي هذه الحالات يجب الاعتماد على اصدار الشهادات على مستوى الشركة المنتجة. وهذا يثير مسألة مصداقية الشركات التي تصدق على مستوى المواد الخطرة. وبالنسبة للشركات الصغيرة الموجودة في البلدان النامية، قد يتبين أن اصدار شهادات تفيد باستيفاء الشروط التنظيمية المتعلقة بالحظر وبالحد الأقصى لتركيز المواد الخطرة عملية صعبة وباهظة الثمن. ومن ثم فقد يلزم تقديم مساعدة تقنية لتيسير العملية بالنسبة للشركات الصغيرة.

١٣- وهناك اهتمام متزايد بتقليل استخدام الطاقة فيما يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية. وتطبق معايير الطاقة بطريقتين أساسيتين هما: إما بحرمان المنتجات التي لا تفي بالمعايير من الوصول الى الأسواق؛ أو باخضاع المنتجات لشروط وضع العلامات، مع ترك حرية القرار للمستهلك في الاختيار بين استهلاك المنتجات العالية الكفاءة في استخدام الطاقة أو استهلاك المنتجات المنخفضة الكفاءة في استخدام الطاقة. ومن الواضح أن الطريقة الأولى ستؤثر على فرص صادرات البلدان النامية في الوصول الى الأسواق، بينما ستؤثر الطريقة الثانية على قدرتها التنافسية. وعند تطبيق تحليل دورة الحياة تتزايد أهمية ما تحتويه المنتجات من الطاقة. وهذا قد يثير مسألة امكانية المقارنة بين مختلف مصادر الطاقة[٧].

١٤- وتتجلى سياسات المنتجات أيضا في مجال ادارة النفايات. ويمكن تقليل النفايات عند المصدر بإعادة تصميم المنتج بغية استخدام مواد أقل ومن ثم تقليل كمية النفايات عند التصريف (وينطوي ذلك عادة على تقليل وزنها) أو لزيادة قابليتة للبقاء والاصلاح لتقليل عدد مرات استبداله. بيد أن سياسات تقليل النفايات الى الحد الأدنى تتجه الى التركيز على إعادة التدوير، الذي يتطلب ليس فقط تدعيم قابلية المنتجات لإعادة التدوير وإنما أيضا خلق سوق للمواد المعاد تدويرها، وذلك على سبيل المثال باشتراط أن

تتضمن تلك المنتجات حداً أدنى من المواد المعاد تدويرها[٨]. ولهذا تتساءل البلدان النامية (وغيرها من البلدان) عما، إذا كانت قابلية المنتجات المستوردة لإعادة التدوير وليس محتواها من المواد المعاد تدويرها يمكن أن تكون كافية للوفاء بالشروط البيئية للبلدان المستوردة.

١٥- ومن المؤكد أن المنتجين والمستهلكين في حاجة الى معلومات فيما يبذلونه من جهود لتقليل الآثار البيئية. والحاجة الى توفير هذه المعلومات قد تستحث في حد ذاتها المنتجين على تحسين النوعية البيئية لمنتج ما لأسباب تتعلق بالقدرة التنافسية. وقد نشأ وضع العلامات لأسباب بيئية كأداة هامة لرسم السياسات البيئية[٩]. وتوفير المعلومات بشأن الآثار البيئية قد ينطوي على تكاليف إضافية، وبخاصة في البلدان النامية التي لا يكون فيها الاختبار والقياس والبحث على درجة كافية من التطور.

١٦- وتتوسع عدة بلدان حاليا في استخدام الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب، ورسوم المنتجات، والجبايات، ونظم استرداد التأمين، ومختلف أشكال الغرامات[١٠]. وأثر هذه الأدوات الاقتصادية على فرص الوصول الى الأسواق وعلى القدرة التنافسية سيعتمد جزئيا على مرونات الأسعار والدخل والاستعاضة ذات الصلة. ففرض ضريبة عند الحدود على منتجات الأخشاب الاستوائية، على سبيل المثال، قد يسفر عن خسائر تصديرية لأسباب ليس أقلها وجود درجة عالية من إمكانية الاستعاضة بين المنتجات المصنوعة من الأخشاب الاستوائية ومن أخشاب المناطق المعتدلة.

١٧- ومن السياسات الهامة التي نشأت حديثا تطبيق مبدأ مسؤولية المنتج عن المنتجات في مختلف مراحل دورة حياتها، وذلك على سبيل المثال لارغام المنتجين على استعادة منتجاتهم بعد استخدامها. والهدف من فرض التزامات بالاستعادة هو حث المنتجين على تقليل النفايات المتولدة عند المصدر واستخدام مواد ملائمة لإعادة الاستخدام أو اعادة التدوير. ورد المنتجات الى بلدان المنشأ لن يكون خيارا واقعيا[١١]. وكحل بديل، يمكن تطبيق نظام للمسؤولية القانونية عن المنتجات التي تشوبها عيوب تضر بالبيئة.

جيم - التغليف

١٨- يشكل التغليف أحد أسرع المجالات تقدما من بين مجالات رسم السياسات البيئية التي يحتمل أن تحدث آثارا على التجارة. وطبق عدد من البلدان سياسات عريضة، تشمل مختلف فئات مواد التغليف وتحدد أهدافا لتقليل نفايات التغليف على مدى فترة زمنية معينة. وتستند السياسات العريضة الى نظم اجبارية للاسترداد وإعادة التدوير، بالاضافة الى ترتيبات الصناعة الطوعية. وفي حالات أخرى تركز السياسات على التغليف الذي يخدم أغراضا محددة، مثل حاويات المشروبات، أو على مواد محددة، مثل الكلوريد المتعدد الفينيل[١٢].

١٩- وينطوي عدد من الاجراءات الادارية المحددة في مجال التغليف على تحمل المنتجين و/أو المستوردين تكاليف متزايدة، وذلك على سبيل المثال بتطبيق نظام التزامات الاسترداد. وقد تنطوي نظم الايداع/السداد أيضا على تكاليف إدارية[١٣].

٢٠- وتشير تكاليف الامتثال الى تكاليف تغيير تصميم التغليف، و/أو المواد المستخدمة، بغية الامتثال للأنظمة البيئية للبلد المستورد. وقد يتصل جانب هام من تكاليف الامتثال بإزالة المواد الخطرة من مواد التغليف أو بالشروط المتعلقة بامكانية إعادة التدوير. وقد تنطوي شروط امكانية إعادة التدوير، من الناحية العملية، على إزالة مواد معينة أو على تحول الى مواد تغليف بديلة. وتطبيق تدابير لخلق سوق لمواد التغليف المعاد تدويرها، مثل أحكام المحتوى المعاد تدويره، قد يرغم المصدرين على استيراد مواد تغليف مستعملة. وهذا مخالف للكفاءة من الزاويتين الاقتصادية والبيئية. والامتثال لشروط المحتوى المعاد تدويره قد يكون بالغ الصعوبة بالنسبة للبلدان النامية، نظرا لأن ادارة النفايات فيها تكون عادة أقل تقدما كما أن مرافق إعادة التدوير تكون نادرة.

٢١- وتطبيق أنظمة تغليف مختلفة في مختلف البلدان قد يسبب تكاليف معاملات للحصول على المعلومات والتكيف مع مختلف الشروط السائدة في كل سوق.

٢٢- وقد تستحث أنظمة التغليف استرداد النفايات بما يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي. فعلى سبيل المثال، ساهم قانون التغليف الألماني واسترداد النفايات في بلدان أخرى في تخفيض أسعار ورق النفايات بصورة كبيرة. ويمكن أن يفيد منتجو الورق المعاد تدويره، وبخاصة المنتجون المحليون، من الانخفاض الكبير في تكاليف المواد الخام الثانوية (ورق النفايات). بيد أن القدرة التنافسية للشركات التي تقوم بجمع ورق النفايات وبيعه، بالاضافة الى صنّاع ومصدري لب الورق والورق الخام في بلدان أخرى، يمكن أن تتأثر سلبيا. وقد يؤثر استيراد ورق النفايات بأسعار بالغة الانخفاض تأثيرا سلبيا على جمع هذا الورق وفرزه وإعادة تدويره في البلدان النامية[١٤].

٢٣- ويمكن أن تستحث سياسات التغليف الجديدة المصدرين على الاستعاضة عن مواد معينة بمواد أخرى حتى وإن كانت بطبيعتها أكثر ضررا بالبيئة. ويميل المستوردون إلى تفضيل المواد التي يسهل إعادة تدويرها في ظل مرافق إعادة التدوير الحالية. وتفضيل المواد التي يسهل إعادة تدويرها يمكن أيضا أن يخلق عقبات أمام التغليف باستخدام مزيج من المواد المختلفة. فالواقع أن مصدري البلدان النامية يرون أحيانا أنهم مرغمون على استخدام مواد أقل مؤاتاة للبيئة بطبيعتها من المواد التقليدية[١٥].

٢٤- وإن تكاليف المعاملات الناجمة عن الاختلافات في شروط التغليف المطبقة في مختلف البلدان تجعل التنسيق أمرا مستصوبا من زاوية التجارة والكفاءة. وتسعى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تنسيق أنظمتها الوطنية[١٦]. وقد صيغ في هذا الصدد مشروع توجيهات بشأن التغليف[١٧]. وسيسمح للدول الأعضاء بتطبيق أهداف أعلى من تلك الأهداف المحددة في التوجيهات، بشرط تلافي تشوه السوق الداخلية وعدم إعاقة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء الأخرى لبلوغ أهدافها الخاصة. وتتجلى الصعوبات التي تواجه تنسيق أنظمة التغليف في كون عدد من البلدان قد طلب بالفعل استثناءً من التوجيهات[١٨].

دال- وضع العلامات الايكولوجية

٢٥- يتمثل الغرض من وضع العلامات الايكولوجية في تشجيع استهلاك وانتاج منتجات أكثر مؤاتاة للبيئة بموافاة المستهلكين بمعلومات عن الآثار البيئية وبحفز قوى السوق.

٢٦- وقد أثير أمر عدد من دواعي القلق[١٩]. فأولا، ان تزايد عدد المخططات الوطنية الخاصة بوضع العلامات الايكولوجية قد يؤثر على المنتجين الأجانب، وبخاصة صغار المصدرين الذين قد يواجهون صعوبات في التكيف مع شروط مختلف الأسواق. وثانيا، هناك قلق بشأن ما يمكن أن تحدثه مخططات وضع العلامات الايكولوجية من آثار تمييزية بحكم الواقع. وثالثا، هناك شكوك أُثيرت بشأن التطبيق العملي لتحليل دورة الحياة.

٢٧- وفي الماضي، كان وضع العلامات الايكولوجية يتجه إلى التركيز على فئات المنتجات الأقل أهمية نسبيا من زاوية التجارة الدولية، وعلى وجه الخصوص، لم يكن من المألوف اشتماله على منتجات ذات أهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ولهذا كانت الآثار المحتملة على البلدان النامية صغيرة عادة. وكان الاستثناء هو قطاع لب الورق والورق. غير أن وضع العلامات الايكولوجية ازداد أهمية بالنسبة للبلدان النامية. فالاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، بصدد وضع علامات ايكولوجية لمنتجات مثل بعض المنسوجات (وبخاصة القمصان ذات الكُمين القصيرين والشراشف) والأحذية التي يرد جزء كبير منها من البلدان النامية[٢٠]. وهناك أيضا عدة مشاريع بشأن وضع العلامات الايكولوجية على الأخشاب (الاستوائية).

٢٨- ويشجع وضع العلامات الايكولوجية التفرقة بين المنتجات على أساس النوعية البيئية وقد تكون له آثار على القدرة التنافسية. ونظرا لأن وضع العلامات الايكولوجية عملية اختيارية، فإن الشركات المصدرة يمكنها الاختيار بين طلب الحصول على علامة والمنافسة في سوق المنتجات التي لا تحمل علامات (حيث ترتكز القدرة التنافسية على العوامل السعرية). بيد أنه بالنسبة لبعض المنتجات، قد يضطر المصدرون من البلدان النامية إلى الحصول على علامة أو قد يخسرون أنصبتهم من السوق[٢١].

٢٩- وتركز معايير وضع العلامات الايكولوجية تركيزا متزايدا على عمليات الانتاج واستخدام المواد الأولية في البلدان النامية. ففيما يتعلق بفئات منتجات مثل الأحذية والملابس، على سبيل المثال، قد تعتبر الآثار البيئية الخلفية (مثل تلوث المياه بفعل صناعات دباغة الجلود) متساوية الأهمية مع الآثار التي تحدث في مرحلة الاستهلاك أو مرحلة التصريف أو أهم منها.

٣٠- ويمكن أن تؤثر المعايير المستندة إلى طرق العمليات والانتاج تأثيرا خاصا على المصدرين في البلدان النامية، بسبب نقص فرص الحصول على التكنولوجيات والمواد الأولية والمعلومات المتصلة بها. فالجلود، على سبيل المثال، قد يكون مصدرها مدابغ مختلفة تستخدم معايير مختلفة لطرق العمليات والانتاج. ولئن كان في مقدور بعض كبار المنتجين الحصول على موادهم الأولية من موردين متخصصين أو التأثير على العمليات التي يستخدمها الموردون، فإن ذلك يصعب عادة على الشركات الأصغر حجما في البلدان النامية. ولوحظ أيضا أن بعض المعايير المتصلة بطرق العمليات والانتاج قد لا تلائم المصدرين في البلدان المنتجة[٢٢].

هاء- تجربة البلدان النامية

٣١- هناك بحوث موجهة نحو السياسات العامة تتناول الروابط بين التجارة والبيئة يجري إعدادها في إطار عدد من مشاريع التعاون التقني التي ينفذها الأونكتاد. وعلى سبيل المثال، تقوم معاهد البحوث في البدان النامية بتحليل التجارب الخاصة ببلدان محددة، في إطار مشروع "التوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية" (INT/92/207)[٢٣] المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٢- وفي كل من هذه الدراسات هناك قسم يبحث الآثار التي يحتمل أن تحدثها معايير المنتجات المتعلقة بالبيئة على التجارة، بالإضافة إلى تفضيلات المستهلكين في البلدان الصناعية. وحتى صياغة هذا التقرير، كانت هناك دراسات أولية متوفرة عن بولندا وتركيا وزمبابوي والصين والفلبين وكولومبيا والهند[٢٤]. وفيما يتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق، تركز الدراسات حتى الآن على تحليل الآثار المحتملة للأنظمة التقنية؛ وحظر الواردات؛ وشروط التغليف؛ والتدابير الاختيارية بما في ذلك وضع العلامات الايكولوجية؛ والتدابير التي تعالج مشاكل البيئة العالمية. ووردت بعض الإشارات إلى إمكانية تحسين الفرص التجارية للمنتجات المؤاتية للبيئة.

٣٣- وتشير الدراسات الاستقصائية الأولية إلى أن الوعي بالشروط البيئية يتفاوت وفقا لعوامل مثل حجم الشركة، والعلاقات مع العملاء الأجانب، والدعاية لمعايير محددة. وتوفير المعلومات يتولاه المستوردون في معظم الحالات. وقد تكون الشركات الأكبر حجما في البلدان النامية، وبخاصة تلك الشركات التي تتعامل مباشرة مع المشترين الأجانب، أقدر على الوفاء بالشروط البيئية في الأسواق الخارجية. كما أن الشركات الأكبر حجما تتمتع بفرص أفضل في الحصول على المعلومات والتكنولوجيا. وتعتمد الاستجابة للشروط البيئية أيضا على حجم السوق المستوردة: فإذا كانت الأسواق صغيرة وكان من الصعب الوفاء بالشروط البيئية، فإن المصدرين لن يسعهم سوى البحث عن أسواق أخرى.

٣٤- وبالنسبة لقطاع الصادرات ككل، لم تجد الدراسات تشوهات هامة في التجارة بسبب الأنظمة البيئية وتفضيلات المستهلكين المتصلة بالبيئة، لكن الآثار قد تكون أهم على مستوى القطاع أو مستوى المنتجات. وفي مجال الأنظمة التقنية، يبدو أن المعايير الغذائية بالإضافة إلى القيود الصارمة على استخدام مواد معينة لها أشد الآثار على فرص الوصول إلى الأسواق. وتشمل المشاكل المشار إليها تكاليف وصعوبات إجراءات الاختبار والتحقق؛ والنقص الملحوظ في البيانات العلمية الخاصة بعتبات أو قيم تقييدية محددة؛ وعدم اليقين الناشئ عن سرعة تغير الشروط في الأسواق الخارجية[٢٥]. ويمكن للعوامل البيئية، نظرا لما تؤدي إليه من زيادة المخاطرة التي تنطوي عليها عمليات التصدير، أن تؤخر قرارات الاستثمار الرامية إلى تكييف التكنولوجيات للوفاء بالمقاييس البيئية الخارجية. وقد تخلق أنظمة الصحة النباتية والمعايير الغذائية مشاكل في الوصول إلى الأسواق بسبب الاختلاف بين المعايير الوطنية، ونقص الشفافية، وعدم الاتساق في تطبيق الإجراءات[٢٦].

٣٥- وقد أجرت الدراسة الخاصة بكولومبيا تحليلا لآثار ثلاثة أنواع مختلفة من الحظر التجاري وهي: الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على الواردات من أسماك التونة، وحظر استخدام ثاني كبريتيت الصوديوم في تنظيف الاربيان، والحظر على استخدام الأصباغ الاصطناعية في المنتجات الغذائية. وقدرت الدراسة الخسارة في حصائل الصادرات التي أسفر عنها حظر الولايات المتحدة لأسماك التونة بما يتراوح بين ٢٠ و٣٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٦- أما التجربة في مجال الامتثال للالتزامات التي تقضي بها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف فتبدو متنوعة. فنتيجة لعوامل منها الالتزامات المترتبة على بروتوكول مونتريال، انخفضت صادرات الصين من الثلاجات كما يُحتمل أن تكون القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الأخرى قد أضيرت. بيد أن إحدى الشركات زادت من صادراتها من أجهزة التكييف الخالية من الفريون. وفي حالة كولومبيا، يتركز الاهتمام على

عمليات التكيف المطلوبة من صناعات الأغذية التي تعتمد حاليا على التبريد باستخدام مادة الكلوروفلوروكربون.

٣٧- وأُجري تحليل تفصيلي لآثار الضرائب المفروضة على الكربون على القدرة التنافسية، في دراسة الحالة الخاصة بكولومبيا. وتم تحليل عدة تصورات تشمل معدلات ضرائب مختلفة وآثارها على مختلف القطاعات. وتوحي دراسة الحالة بأن الضرائب على الكربون ستكون لها آثار فادحة على أسواق الفحم في كولومبيا. ورأت الدراسة ضمنا فيما يتعلق بالسياسة العامة أن هذه الضرائب يمكن إما إدخالها على مدى فترة من الزمن، أو ادخال بعض التعديلات عليها للتخفيف من آثارها[٢٧].

٣٨- وبصورة عامة، لا يبدو أن شروط التغليف قد أثرت تأثيرا سلبيا كبيرا على فرص الوصول إلى الأسواق وعلى القدرة التنافسية. وفي قطاعات معينة، مثل صناعة الفاكهة في كولومبيا، ذُكر أنه كانت هناك تكاليف امتثال باهظة. وقد خلقت شروط التغليف شعورا بعدم اليقين، وبخاصة فيما يتعلق بنوع مواد التغليف التي سيقبلها المستوردون. وقد تفاقمت مشكلة نقص المعلومات الدقيقة والملائمة في توقيتها بسبب وجود اختلافات في الشروط فيما بين البلدان. ففي بعض الأحيان تحمل المصدرون تكاليف، أو أرجأوا قرارات، أو تحولوا إلى مواد أخرى بناء على مفاهيم لا على معلومات دقيقة عن الشروط السائدة في البلدان المستوردة. ويمكن القول بصورة عامة، بأن المشاكل التي تظهر في البداية بسبب شروط التغليف الجديدة تحل عادة بعد فترة من الزمن، نتيجة لعمليات التكيف التي تحدث في البلدان المستوردة بالإضافة إلى ما يكتسبه المصدرون من خبرة ودراية.

٣٩- وقد تؤثر تفضيلات المستهلكين المتصلة بالبيئة في الأسواق الخارجية على العمليات واستخدام المواد الأولية في البلدان النامية. فقد يعطي تجار التجزئة توجيهات إلى موردیهم بشأن كيفية إعداد منتج معين أو بشأن المواد الأولية التي ينبغي استخدامها. فعلى سبيل المثال، أشار عدد من المصدرين الأتراك إلى أن الشركات المستوردة تطلب معلومات تفصيلية عن عمليات التصنيع و/أو تجري عمليات تفتيش في المصانع[٢٨].

٤٠- وقد تؤدي عمليات التكيف قصد الامتثال لشروط وضع العلامات الايكولوجية إلى زيادات كبيرة في كل من التكاليف الثابتة وتكاليف التشغيل. وقد تكون تكاليف الاختبار ومنح الشهادات مرتفعة، وخاصة بالنسبة للقطاع الصغير[٢٩]. بيد أنه بالنسبة لمنتجات معينة، مثل الأخشاب الاستوائية، قد يكون وضع العلامات الايكولوجية وسيلة لاستعادة الأسواق التي اضمحلت.

واو- الاستنتاجات والتوصيات

٤١- تستهدف تدابير المنتجات بصورة رئيسية حماية الصحة العامة والبيئة في البلد المستورد. بيد أنها قد تصبح أو تعتبر حواجز غير تعريفية إذا كانت تفتقر إلى الشفافية، أو إذا كانت الإجراءات تمييزية أو معقدة، أو إذا كان مبررها العلمي ضعيفا. ومع تزايد صرامة وشمول تدابير المنتجات أصبح هناك قلق إزاء احتمالات زيادة الخلافات التجارية.

٤٢- وتوضح دراسات الحالة الواردة من البلدان النامية أن آثار تدابير المنتجات على التجارة ليست كبيرة، باستثناء قطاعات وفئات منتجات معينة. ويمكن أن تعزى هذه المشاكل إلى حد ما إلى عدم اليقين بسبب الافتقار إلى معلومات دقيقة وحسنة التوقيت عن الشروط البيئية الحالية والناشئة في الأسواق الخارجية وتكاليف المعاملات الناتجة عن الاختلافات في الشروط المطبقة في مختلف البلدان. وفي حالات معينة، يمكن أن تتأثر القدرة التنافسية للصادرات تأثرا سلبيا بالتكاليف الرأسمالية المرتفعة والشروط التكنولوجية العالية، بالإضافة إلى إجراءات الاختبار والتحقق. وتخشى البلدان النامية بصورة خاصة الآثار التجارية والاقتصادية المترتبة على التدابير المتخذة من جانب واحد(٣٠).

٤٣- وينبغي استكشاف آليات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على فرص البلدان النامية في الوصول إلى الأسواق وعلى قدرتها التنافسية. وسيكون التعاون الدولي والثنائي مفيدا بصورة خاصة في هذا السياق.

٤٤- وهناك مشاكل معينة تتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق نشأت في مجال التغليف. وهذه المشاكل يمكن تلافيها أو التخفيف منها بتوفير معلومات ملائمة ومساعدة تقنية. ويمكن التخفيف من الآثار السلبية التي تحدثها أهداف إعادة التدوير على استخدام مواد تغليف معينة عن طريق زيادة مرافق إعادة التدوير في البلد المستورد ومساعدة البلدان المصدرة على تحسين قابلية مواد التغليف لإعادة التدوير. ويتعين توجيه اهتمام خاص إلى تعزيز الامكانيات التجارية لمواد التغليف المؤاتية بطبيعتها للبيئة، والتي تستخدمها البلدان النامية بصورة رئيسية.

٤٥- وقد تتأثر القدرة التنافسية إلى حد كبير بالاتجاهات السائدة في سياسات المنتجات، مثل بدء تطبيق التزامات بالاسترجاع؛ وتزايد الاعتماد على التدابير غير التنظيمية، بما في ذلك الأدوات المعتمدة على المعلومات والتنظيم الذاتي؛ وتطبيق تحليل دورة الحياة. وقد يتزايد التأثير على القدرة التنافسية في الحالات التي يتعين فيها الاستعاضة عن المواد الأولية المتاحة محليا بمواد أولية مستوردة والتي تقتضي فيها تدابير المنتجات تغييرات في العمليات. وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن قواعد التجارة الدولية يمكن أن تتعامل بكفاءة نسبية مع الأنظمة التقنية (بما في ذلك شروط الشفافية)، لكنها أقل إلماما بسياسات المنتجات الناشئة حديثا، مثل تلك السياسات التي تقتضي تغييرات في العمليات والسياسات الاختيارية.

٤٦- وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الآثار المحتملة لتدابير المنتجات المستندة إلى البيئة. وقد تساعد أنشطة التعاون التقني التي ينهض بها الأونكتاد في تحديد الآثار المعاكسة المحتملة على صادرات البلدان النامية واقتراح سبل ووسائل لتلافي هذه الآثار أو تخفيفها. وتحليل السياسات سيساعد أيضا الجمهور والقطاعات الخاصة في البلدان النامية في رسم الاستراتيجيات التجارية الرامية إلى إحراز النجاح في التصدير في ضوء الشروط البيئية.

٤٧- وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية باستكشاف المجالات التي يجدر فيها زيادة الشفافية، بطرق تشمل آليات الإخطار والتشاور(٣١).

٤٨- وينبغي أيضا استكشاف سبل ووسائل أخذ مصالح البلدان النامية في الحسبان عند وضع وتطبيق هذه التدابير.

٤٩- وهناك حاجة إلى التعاون الدولي في مجال وضع العلامات الإيكولوجية للمساعدة على تجنب الآثار التي قد تعاني منها التجارة بلا داع بسبب ظهور عدة مخططات وطنية مختلفة، بالإضافة إلى ما قد تحدثه هذه المخططات من آثار تمييزية مرتبطة بطرق أدائها. وهذا التعاون يمكن أن يساعد أيضا في تعزيز الفرص التي قد يتيحها وضع العلامات الإيكولوجية للبلدان النامية في مجال تسويق المنتجات المؤاتية للبيئة[٣٢].

٥٠- وسيجرى أيضاً تحليل مزيد من السياسات العامة بشأن المسائل المذكورة أعلاه في إطار برنامج العمل الذي تعتزم أمانة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مباشرته بصورة مشتركة. وقد ركز هذا التعاون في البداية على وضع العلامات الإيكولوجية ومنح الشهادات الإيكولوجية. وهذه الأنشطة المشتركة تباشَر بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى[٣٣].

ثالثاً- معايير العمليات والقدرة التنافسية

ألف- مقدمة

٥١- تشكل معايير العمليات أداة أساسية لرسم السياسات البيئية. وزيادة صرامة وشمول معايير وأنظمة العمليات قد تؤدي إلى منافع اقتصادية طويلة الأجل عن طريق حماية صحة الإنسان وزيادة الإنتاجية على المستوى الوطني. وفي بعض الحالات قد تعزز هذه الأنظمة القدرة التنافسية للصناعات المتأثرة، عن طريق حفز منع التلوث، بدءاً بتحسين ممارسات الأسر المعيشية وانتهاء بالابتكارات التكنولوجية المؤدية إلى عمليات إنتاج جديدة. ومع ذلك، ونظراً لأن تكاليف الامتثال تتحملها، بصورة عامة، كل شركة على حدة، فإن زيادة تكاليف الإنتاج المتصلة بمعايير العمليات قد تؤثر تأثيراً سلبياً على القدرة التنافسية على المستوى القطاعي أو مستوى الشركات[٣٤]. وبناء على ذلك فإن هذه المعايير قد تسبب أوضاعاً تنافسية غير مؤاتية للشركات والقطاعات في البلدان التي تطبق معايير أعلى من معايير البلدان الأخرى. ومن ثم قد تثور مسائل تتعلق بالإعانات "الضمنية"، و"الإغراق الإيكولوجي"، والرسوم التعويضية "البيئية" بغية "تأمين التكافؤ في ميدان المنافسة"[٣٥].

باء- الامتثال للأنظمة البيئية المحلية

٥٢- تتفاوت آثار السياسات البيئية المتصلة بالعمليات على القدرة التنافسية تفاوتاً شديداً بين قطاع وآخر. وتتركز نفقات مكافحة التلوث في الصناعات تركزاً شديداً في عدد صغير من القطاعات. ويتوقع عموماً ألا تكون لتكاليف الامتثال للأنظمة البيئية الخاصة بالمنتجات المصنعة سوى آثار متواضعة نسبياً على القدرة التنافسية الدولية، بينما قد تكون هذه الآثار أكبر بالنسبة للمنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية، وبخاصة السلع الأساسية. وفضلا عن ذلك فإن المركز التنافسي للسلع الأساسية يحكمه عدد صغير من العوامل بالمقارنة بالسلع المصنعة، ومن ثم تشكل التكاليف البيئية فيما يبدو نسبة أكبر من تكاليف الإنتاج[٣٦].

٥٣- وبغية تحليل الآثار المتفاوتة التي تحدثها الأنظمة البيئية على البلدان، قد يكون من المفيد، من الناحية النظرية، تجميع البلدان على أساس اعتماد صادراتها على المنتجات المستمدة من الموارد الطبيعية. ومع ذلك، ونظراً لأن هناك أسبابا أخرى قد تؤدي إلى تفاوت الآثار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فإن الفروع التالية تحلل (١) حالة البلدان الصناعية و(٢) تجربة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١- تجربة البلدان الصناعية

٥٤- هناك دليل عملي يشير إلى أن تكاليف الامتثال للأنظمة البيئية منخفضة نسبياً في المتوسط[٣٧]. ويوفر المرفق الإحصائي بيانات عن تكاليف مكافحة التلوث في بلدان مختارة. وقد تم تجميع هذه البيانات من عدة مصادر، باستخدام تعاريف ومنهجيات مختلفة، وهي غير ملائمة لعقد مقارنة مفيدة بشأن مدى صرامة الأنظمة، أو حتى بشأن المستوى النسبي لتكاليف مكافحة التلوث في مختلف البلدان. ومع ذلك فإنها توفر مؤشراً للاتجاهات ولتفاوت تكاليف المكافحة فيما بين القطاعات.

٥٥- وفي الولايات المتحدة تمثل النفقات الإجمالية لمنع التلوث ومكافحته نسبة ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٣٨]. ومن المثير للدهشة أنه في الفترة ما بين عامي ١٩٧٢ و١٩٩١ ظلت نسبة النفقات الإجمالية والنفقات التجارية من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة. وفي هولندا، بلغ صافي التكاليف البيئية للشركات العاملة في مجال الصناعة ٠,٩ في المائة من حجم التجارة في عام ١٩٩٠، مقابل ٠,٦ في المائة في عام ١٩٧٥[٣٩].

٥٦- وتبدو النفقات الرأسمالية أكثر أهمية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، كانت النفقات الرأسمالية لمكافحة التلوث تمثل ٧,٥ في المائة من النفقات الرأسمالية الصناعية الإجمالية في عام ١٩٩١ وفي هولندا أيضاً، كان الاستثمار البيئي يمثل ٥,٨ في المائة من مجموع الاستثمار في الصناعة في عام ١٩٩٠، مقابل ٢,٦ في المائة في عام ١٩٧٥[٤٠].

٥٧- وتجدر الإشارة إلى أن التطورات التكنولوجية، مثل التحول من مكافحة التلوث، المعتمد على نهج للمكافحة عند نهاية العمليات كالتجهيز التحسيني، إلى منع التلوث عن طريق "تكنولوجيات نظيفة"، يمكن أن تؤدي إلى وفورات في تكاليف التشغيل. وقد يحقق الاستثمار البيئي أحياناً معدلات عائد إيجابية ولهذا يمكن مباشرته حتى في حالة عدم وجود أنظمة بيئية[٤١].

٥٨- ويتوقع أن تزيد التكاليف البيئية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة إلى أن نسبة التكاليف البيئية إلى الناتج المحلي الإجمالي ستزيد من ١,٩٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠[٤٢]. وفي هولندا، يتوقع أن تزيد تكلفة الحماية البيئية وفقاً للخطة الثانية للسياسات البيئية الوطنية من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٠[٤٣].

٢- تجربة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية

٥٩- يوفر هذا الفرع تحليلا أولياً لآثار المعايير والأنظمة البيئية على القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية[٤٤].

٦٠- وتتشابه معايير وأنظمة العمليات في البلدان النامية في أحيان كثيرة مع المعايير السائدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لكن إنفاذها أقل نسبياً[٤٥].

٦١- وتزداد الشروط البيئية صرامة في البلدان النامية. وفضلا عن ذلك فإن الإبقاء على معايير بيئية لينة وإعمالها قد يؤدي إلى زيادة التكاليف في مجال المكافحة، وإلى تدهور الموارد ونضوبها في المستقبل. كما أن الأنظمة البيئية المحلية اللينة يمكن أن تشجع صناعات أكثر توجهاً إلى الداخل وغير قادرة على المنافسة، وهو ما يتنافى مع الكفاءة الاقتصادية والبيئية على حد سواء[٤٦].

٦٢- بيد أن الأولويات البيئية تعتمد بدرجة كبيرة على الظروف البيئية والإنمائية المحلية. ومن ثم ينبغي إيلاء الأولوية لتحسين البنية الأساسية في البلدان النامية. والمبالغة في التركيز على التلوث الصناعي في المناقشات الدولية يمكن أن تؤدي إلى عدم توجيه اهتمام كافٍ إلى مشاريع البنية الأساسية الضرورية، مثل شبكات الصرف الصحي ومصارف المياه، كشرط أساسي لحماية البيئة[٤٧].

٦٣- وقد أكدت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية من جديد أن الاستثمار في البنية الأساسية يمكن أن يكون أهم مسألة في العملية البيئية المرتبطة بالتحسينات في البلدان النامية[٤٨]. وبالإضافة إلى ذلك تشير الدراسة إلى أن البلدان النامية محدودة الخبرة والمعرفة نسبياً في مجال معالجة مشاكل تلوث الهواء، ومخاطر استخدام نفايات المواد الكيميائية، والإشعاع المؤين، والضوضاء. ونظراً لأن هذه المشاكل البيئية تدخل عادة في نطاق النقاش حول التجارة والبيئة، فإن البلدان النامية قد تجد مكافحة هذه المشاكل أصعب نسبياً.

٦٤- ويمكن أن تتفاوت تكلفة مكافحة الانبعاثات تفاوتاً شديداً فيما بين الشركات بل وداخل الشركات. وتوضح بعض التقديرات المتعلقة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تكلفة مكافحة ملوِّث معين قد تتفاوت بمعامل ١٠٠ أو أكثر بين الشركات، تبعاً لعمر المصانع وموقعها والتكنولوجيات المتاحة لديها[٤٩]. وتكون هذه المشكلة مركبة في البلدان النامية حيث تتفاوت التكنولوجيات تفاوتاً شديداً بين حالة وأخرى وقد تختلف إلى حد بعيد في القطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

٦٥- كذلك تتفاوت تكلفة مكافحة الانبعاثات بين القطاعات. ويحتمل أن تكون التكاليف الرأسمالية للامتثال أعلى بالنسبة لعدد من القطاعات، ولا سيما القطاعات "الملوِّثة" مثل الجلود، والمنسوجات، والورق ولب الورق، والمواد الكيميائية، ومواد الصباغة، والطاقة[٥٠]. ونظراً لأن هذه المنتجات تمثل عموماً النسبة الغالبة من صادرات البلدان النامية، فإن التكاليف الرأسمالية اللازمة للامتثال للمعايير الوطنية والدولية يمكن أن تكون مرتفعة.

٦٦- وفي بولندا ستكون هناك حاجة إلى الاستثمارات الضخمة في محطات توليد الطاقة، وبخاصة لإقامة مرافق إزالة الكبريت من غاز المداخن. وهذه الاستثمارات، بالإضافة إلى برامج التحديث الرامية إلى مكافحة انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين من محطات توليد الطاقة، ستحدث زيادة كبيرة في أسعار الطاقة[٥١]. ويحتمل أن يؤدي الوفاء بمعايير الانبعاثات بالنسبة للفحم إلى زيادة التكاليف بنسبة تتراوح ما بين ١٠ و١٥ في المائة. ويحتمل أيضاً أن يكون لتقليل التلوث وتقييد الواردات من الحديد الخردة آثار سلبية على القدرة التنافسية للحديد والصلب في بولندا[٥٢].

٦٧- ومع ذلك، يتوقع أن يكون لعمليات التكييف والتحديث التكنولوجية في قطاع التعدين تأثير إيجابي على القدرة التنافسية. كما أن إعادة التنظيم التكنولوجي لصناعة الاسمنت يمكن أن تسمح للقطاع بتخفيض كثافة الطاقة المستخدمة في الإنتاج وبتقليل انبعاثات الغبار. وهذا سيحقق منافع كبيرة من زاوية انخفاض الرسوم المدفوعة على انبعاث الملوِّثات التي يحملها الهواء، وانخفاض تكاليف الإنتاج، وتحسن إمكانيات التصدير.

٦٨- وتكلفة الامتثال للأنظمة البيئية قد لا تكون عموما جد باهظة بالنسبة للشركات الكبيرة في البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى قدرتها على الحصول على المعلومات والتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال، توضح دراسات أجراها عدد من الصناعات التحويلية الكبيرة في الهند أن فترة الاسترداد بالنسبة للنفقات الرأسمالية تتراوح في المتوسط ما بين عامين وخمسة أعوام[٥٣]. وهذه الدراسة، التي استندت إلى مسح شمل نحو ٧٠ شركة منتجة لمواد مختلفة مثل المنسوجات، والاسمنت، والأحذية، والمنتجات الهندسية، والورق المقوى، والسبائك الحديدية، والألومنيوم، والأسمدة، والمواد الكيميائية، تؤكد أن الاستثمارات البيئية قد تؤدي إلى تقليل الاحتياجات من المواد الأولية والطاقة وإلى زيادة استخدام النفايات. وفي هذه الحالات، لوحظ أن التكاليف شهدت قدراً من الانخفاض. بيد أنه في الحالات التي توجَّه فيها الاستثمارات البيئية إلى معالجة المياه المستعملة أو معالجة انبعاثات النفايات، يكون استرداد التكاليف عادة منخفضاً أو منعدما، وبخاصة في حالة استخدام تكنولوجيات للمكافحة عند نهاية العمليات[٥٤].

٦٩- ووجدت معظم الدراسات أن تكاليف الامتثال وسهولته تتفاوت عموماً تبعاً لحجم العملية وذلك لعدة أسباب منها مثلا عدم كفاية البنية الأساسية والمعلومات والإدارة وقياس التلوث، والصعوبات في الحصول على مواد أولية أنظف. وقد تحتاج التكنولوجيات الأنظف إلى حد أدنى من حجم العمليات حتى تصبح سليمة اقتصادياً[٥٥]. وفضلا عن ذلك، ونظراً لأن الإنفاق البيئي يتميز بكثافة رأس المال والتكنولوجيا والبحوث، فإن الشركات الصغيرة يمكن أن تبدأ باستراتيجية للمكافحة عند نهاية العمليات ثم تتجه تدريجياً نحو تكنولوجيات أنظف على مستوى العمليات.

٧٠- وتتأثر تكلفة الامتثال أيضا بمدى توافر المواد الأولية والتكنولوجيات. فالمنتجات والعمليات الأنظف، على سبيل المثال، قد يترتب عليها الاستعاضة عن المواد الأولية المحلية بمواد أولية مستوردة، وخاصة بالنسبة للصناعات التي تستخدم مواد كيميائية كمواد أولية، مثل المنسوجات والأحذية[٥٦]. ورأت نحو نصف الشركات التي شملتها الدراسة في تركيا أن الشروط البيئية تؤثر على استخدام المواد الأولية والسلع الوسيطة المستخدمة في الصناعة التحويلية. كما أن التكنولوجيات الأنظف قد لا تكون متاحة محلياً للاستعمال أو قد تتطلب إقامتها التخلص من المرافق المتوافرة. وفضلا عن ذلك، تواجه البلدان النامية درجة كبيرة من عدم اليقين فيما يتعلق بالمقصود بالتكنولوجيات الأنظف. فالتكنولوجيات الأنظف تقررها إلى حد

ما أنظمة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن ثم فإن التقدم فيها يسير بسرعة بالغة وفقاً للتغييرات التي تحدث في القواعد التنظيمية. ونظراً لأن البلدان النامية تابعة وليست رائدة في مجال وضع المعايير، فإن مخاطر إقامة تكنولوجيات جديدة أنظف وعدم التيقن منها تكون أعلى بالنسبة لها.

٧١- وهناك عامل آخر يتعين مراعاته في هذا السياق وهو عملية تحرير التجارة. فمن الآثار الهامة التي يحدثها تحرير الواردات زيادة المنافسة في السوق المحلية، مما يرغم الشركات على تخفيض تكاليف الإنتاج. وقد تتعارض الاستثمارات البيئية مع هدف تقليل النفقات، وعلى الأقل في الأجل القصير.

٧٢- وترتبط المشاكل المحددة التي يعاني منها عدد كبير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعملية الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي مع أوروبا. وهناك شاغل رئيسي في حالة بولندا يتمثل في التكاليف التي ينطوي عليها الاتجاه نحو تنسيق المعايير والأنظمة البيئية مع معايير وأنظمة الاتحاد الأوروبي[٥٧]. فالعضوية الكاملة في الاتحاد تتطلب الامتثال للأهداف البيئية المحددة في عدد من توجيهات الاتحاد، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بمعايير الهواء المحيط بالإضافة إلى معايير الانبعاثات الصادرة من المرافق الصناعية ومحطات توليد الطاقة، وفيما يتعلق بثاني أوكسيد الكبريت، وأكاسيد النتروجين، والغبار المعلق.

٣- الآثار على التجارة وإعادة تحديد المواقع الصناعية

٧٣- أدت الشواغل المتعلقة بالقدرة التنافسية أيضاً إلى مخاوف من انتقال الصناعات الملوِّثة إلى بلدان تنخفض فيها المعايير أو إلى بلدان لا تطبَّق فيها المعايير بالكامل.

٧٤- ولم تبين الدراسات التطبيقية أن الاختلاف في تكاليف مكافحة التلوث فيما بين البلدان قد أدى إلى أي تأثير ملموس على التجارة أو على إعادة تحديد المواقع الصناعية[٥٨]. وتناول عدد من الدراسات الأداء التجاري للصناعات المنطوية على تكاليف الامتثال المرتفعة نسبياً، وفقاً لطريقة قياس بيانات تكاليف مكافحة التلوث الخاصة بالولايات المتحدة[٥٩]. وأجري تحليل مماثل من أجل هذا التقرير، ولكن مع استخدام معلومات أحدث وأكثر تفصيلا عن كل من تكاليف مكافحة التلوث وتدفقات التجارة الدولية.

٧٥- وجُمعت عينة من الصناعات التي ترتفع فيها نسبياً تكاليف مكافحة التلوث، حيث تصل تكاليف التشغيل إلى نسبة ٢ في المائة أو أكثر من قيمة الشحنات، على أساس بيانات الولايات المتحدة لعام ١٩٩١ على مستوى التصنيف النموذجي للصناعة المكون من أربعة أرقام. وتشمل العينة ٢٢ قطاعاً من قطاعات التصنيف النموذجي للصناعة و١٠٩ قطاعات مناظرة من قطاعات التصنيف النموذجي للتجارة الدولية، تمثل ما يناهز ١٧٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة من واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩١.

٧٦- ولئن كان نصيب هذه القطاعات من الواردات اليابانية التي منشؤها بلدان أخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد انخفض من ١٨,٤ في المائة في ١٩٨٢/١٩٨٠ إلى ١٥,٤ في المائة في ١٩٩٢/١٩٩٠، فإن نصيبها في الواردات الآتية من البلدان النامية زاد من ٩,١ إلى ١٣,٠ في المائة في الفترة نفسها. وبالمثل انخفضت النسبة المقابلة من واردات الاتحاد الأوروبي القادمة من بلدان منظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي غير الأعضاء في الاتحاد من ١٧,٧ إلى ١٥,١ في المائة، لكن نصيبها في الواردات القادمة من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زاد من ١٣,٨ إلى ١٨,٦ في المائة (غير أن النسبة المقابلة من الواردات الآتية من البلدان النامية قد انخفضت من ٨,٨ إلى ٧,١ في المائة).

٧٧- أما التجارة فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في القطاعات التي ترتفع فيها تكاليف مكافحة التلوث فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً (من ٧٩,٤ في المائة في ١٩٨٢/١٩٨٠ إلى ٧٥,٧ في المائة في ١٩٩٢/١٩٩٠). وفي الوقت ذاته زاد نصيب البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الواردات المناظرة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ١٤,١ إلى ١٦,٥ في المائة ومن ٥,٢ إلى ٦,١ في المائة، على التوالي. ورغم أن الاتجاه العام هو خروج البلدان الصناعية من القطاعات التي ترتفع فيها تكاليف مكافحة التلوث، فإنه بالإمعان في التفاصيل يتضح أن أنصبتها التجارية في عدد كبير من هذه القطاعات قد زادت[٦٠].

٧٨- وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تحليل لاتجاهات الأرقام القياسية للميزة النسبية الظاهرة. وتوضح الأرقام القياسية المنفصلة لعدد يصل إلى ١٠٩ قطاعات شملتها العينة أنه بالنسبة للغالبية (٨٤ من مجموع ١٠٩)، انخفضت الأرقام القياسية للميزة النسبية الظاهرة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٨٢/١٩٨٠ إلى ١٩٩٢/١٩٩٠، بينما زادت هذه الأرقام بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بعدد كبير نسبياً من هذه القطاعات (٨٥ من مجموع ١٠٩).

٧٩- والاتجاهات التي تشهدها الأنصبة التجارية ومؤشرات الميزة النسبية الظاهرة تتسق عموماً مع افتراضات إعادة تحديد المواقع الصناعية، لكنها قد تعكس بنفس القدر نمطا عاديا للتصنيع تنمو بموجبه هذه الصناعات بمعدل أعلى في البداية.

جيم- الاستنتاجات والتوصيات

٨٠- يتبين مما سبق أن تركيز مناقشة معايير العمليات والقدرة التنافسية على تكلفة الامتثال للأنظمة البيئية المحلية قد يعرض البلدان النامية لضغوط لا داعي لها لتبني المعايير التي اختارها البلد المستورد: وقد تُرغم البلدان النامية على تخصيص مزيد من الموارد لتحقيق تحسينات بيئية معينة بدلا من الاختيار على أساس ظروفها وأولوياتها البيئية والإنمائية الخاصة. ونظراً لأن الضغوط المتعلقة بالقيود التجارية المتصلة بالعمليات تستند إلى الشواغل المتعلقة بالقدرة التنافسية وليس إلى الآثار البيئية في البلدان المستوردة، فإن خطر إساءة استعمال الحمائية مرتفع للغاية[٦١].

٨١- وهناك عدة تدابير يمكن أن تساعد على تقليل تكاليف معايير العمليات. فزيادة مرونة المعايير واستخدام الأدوات الاقتصادية، على سبيل المثال، قد يستحثان القطاع الصناعي على البحث عن حلول فعالة الكلفة.

٨٢- ويمكن أن يكون منع التلوث في أحيان كثيرة أعلى فعالية من حيث الكلفة من الحلول المطبقة عند نهاية العمليات وأن يقلل التأثير على القدرة التنافسية للشركات المنظـَّمة. وهناك حالات معروفة يحقق فيها الاستثمار في منع التلوث معدلات عائد إيجابية وتكون فيها فترات الاسترداد قصيرة[٦٢]. بيد أنه في عدد

كبير من الحالات يكون معدل العائد على الاستثمار في منع التلوث إما منخفضاً أو سلبياً وهو لن يتحقق إذا لم تكن هناك أنظمة بيئية. وفي هذه الحالات قد يقلل منع التلوث الآثار التنافسية على الشركات المنظـّمة ولكنه لا يزيلها.

٨٣- ورغم أنه قد يجري بالفعل استخدام عدد كبير من الإمكانيات السهلة وغير المكلفة لمنع التلوث في البلدان المتقدمة، فقد تكون هناك إمكانيات كبيرة لم تستغل بعد. وفي البلدان النامية، قد يكون التدبير الجيد وغيره من الحلول غير المكلفة أكثر توافراً حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشر التكنولوجيات العادية المتوافرة على نطاق واسع قد يسهم بصورة كبيرة في منع التلوث في البلدان النامية.

٨٤- إن القيود التجارية الرامية إلى فرض معايير عمليات معينة على البلدان الأخرى ربما تكون غير كفؤة من الزاوية البيئية، نظراً لأن الكفاءة تتطلب من كل بلد اتباع السياسات والتدابير البيئية التي تعكس ظروفه البيئية والإنمائية الخاصة.

٨٥- ويمكن أن تشمل تدابير السياسة العامة التي قد تساعد البلدان النامية على الاتجاه نحو استخدام طرق وعمليات إنتاج أكثر مؤاتاة للبيئة تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والتعاون الدولي في مجال المعايير، والتكنولوجيا والتمويل، وبناء القدرات، وتوفير اعتمادات خاصة للشركات الصغيرة.

٨٦- وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق له دور هام في السير نحو التنمية المستدامة، عن طريق توفير الموارد اللازمة للتحسينات البيئية وزيادة الكفاءة. كما أن تحسين فرص الوصول إلى الأسواق يسهل تنويع الإنتاج والصادرات، ومن ثم يقلل من شدة اعتماد عدد كبير من البلدان على سلع أساسية محدودة في حصائل النقد الأجنبي. وتطبيق نتائج جولة أوروغواي سيحسن فرص الوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، يظل من المهم تحديد المجالات التي يمكن لمزيد من تحرير التجارة فيها، بطرق مثل تقليل تصاعد الرسوم أو القضاء عليه، أن يسهم في التنمية المستدامة.

٨٧- ولئن كان هناك اعتراف بأنه من المستصوب الاتجاه نحو معايير عمليات أعلى، فإنه لن تكون هناك ضرورة للتنسيق إذا كانت العمليات المذكورة لا تـُحدِث آثاراً بيئية عابرة للحدود أو عالمية.

٨٨- ومع ذلك قد يكون هناك مبرر لوجود قدر من تنسيق السياسات والنهج[٦٣]. ولئن كان تنسيق المعايير جديراً بالتشجيع في حالة توافر نفس الظروف البيئية والاقتصادية، فقد يكون من الملائم في حالات أخرى إجراء تحسين تدريجي للمعايير، وربطه بحوافز مثل نقل التمويل والتكنولوجيا.

٨٩- إن توفير التمويل الإضافي ونقل التكنولوجيا هما صنوان في أهميتهما الحيوية لتعزيز التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى مصادر دولية للتمويل لمساعدة شركات البلدان النامية في التغلب على مشكلة التكاليف الثابتة المرتبطة بإقامة تكنولوجيات سليمة بيئياً. وقد يكون الاستثمار في البنية الأساسية حاسماً في التخفيف من المشاكل في البلدان النامية. وفي مجالات مثل مجال التخفيف من حدة الفقر، حيث تكون القضايا ذات طابع بيئي وإنمائي في الوقت ذاته، قد تتطلب عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً آليات مساعدة[٦٤].

٩٠- ونظراً لتفاوت تكاليف الامتثال بين الشركات الصغيرة والشركات الكبيرة، فقد تدعو الحاجة إلى منح استثناء محدود زمنياً للشركات الصغيرة في تنفيذ المعايير البيئية الأكثر صرامة بالنسبة للصناعة ككل. ويمكن أن تكون وفورات الحجم هامة في الاستثمارات البيئية، وعلى عكس الشركات الكبيرة التي قد تكون مصادر التمويل المولَّد داخلياً متوافرة أمامها، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تجد صعوبة في الحصول على رأسمال للاستثمارات بسبب عائداتها المنخفضة أو السلبية. وفضلا عن ذلك، يمكن القول بأن مصادر الملوِّثات الصغيرة التي تقع في أماكن متناثرة لا تحتاج، وربما لا يمكن، معالجتها بنفس درجة الإلحاح ونفس الأدوات التي تعالج بها القطاعات الكبيرة المتركزة في بعض الأماكن. بيد أنه إذا كانت الشركات الصغيرة مركزة في بعض المناطق، فقد تكون المساعدة الحكومية أو المبادرات الجماعية مطلوبة لتحسين الظروف البيئية[٦٥].

٩١- وتخشى البلدان النامية أن تؤدي الأنظمة البيئية الأكثر صرامة التي تؤثر في إنتاج السلع الأساسية إلى خسارة في نصيبها من السوق لصالح المنتجين المنافسين المعتمدين على الموارد الطبيعية. غير أن الاستيعاب الداخلي الأكمل للتكاليف قد تكون له آثار محدودة نسبياً على أسعار الاستهلاك النهائية والطلب، نظراً لأن تكلفة إنتاج السلعة الأساسية ذاتها صغيرة بالنسبة إلى تكاليف النقل والتجهيز والتسويق. ومن ثم قد تكون الأشكال المبتكرة للتعاون بين المنتجين والمستهلكين مفيدة في تيسير الاستيعاب الداخلي الأكمل للتكاليف.

٩٢- ويمكن للمساعدة والتعاون التقنيين في مجال بناء القدرات أن يساعدا البلدان النامية في تصميم أدوات فعالة الكلفة وفي تحسين وتطبيق معايير العمليات. وتجدر الإشارة إلى أن للقطاع الخاص دورا هاما يؤديه في هذا السياق.

رابعاً- العوامل البيئية كفرص للتجارة

ألف- القطاع البيئي

٩٣- هناك سوق ضخمة ومتنامية للسلع والخدمات البيئية، ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى زيادة صرامة المعايير البيئية. وليس هناك تعريف يحظى بقبول عام لما يمكن أن يطلق عليه "القطاع البيئي". وهناك دراسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يُستشهد بها على نطاق واسع تقسم القطاع إلى معدات وخدمات ذات صلة (مع وجود أربعة قطاعات فرعية وهي: معالجة المياه والنفايات السائلة؛ وإدارة النفايات؛ ومراقبة نوعية الهواء؛ وغير ذلك، مثل استصلاح الأراضي والضوضاء) بالإضافة إلى فئة عامة مستقلة للخدمات البيئية[٦٦]. ووفقاً لهذه الدراسة، ستنمو السوق العالمية للسلع والخدمات البيئية من حجم تبلغ تقديراته ٢٠٠ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠.

٩٤- وتقسم دراسة أجرتها لجنة الاتحادات الأوروبية[٦٧] القطاع البيئي إلى '١' الخدمات؛ '٢' معدات مكافحة التلوث؛ '٣' السلع الأخرى (مثل بدائل مركب الكلوروفلوروكربون، والبلاستيك القابل للتحلل الأحيائي، والمنظِّفات القابلة للتحلل الأحيائي، والمحوِّلات بالحفز، والبنزين الخالي من الرصاص، والطلاء الخالي من المواد السمية، والسيارات الكهربائية، والطاقة الشمسية للتسخين). وهناك دراسة أخرى تعرف قطاع البيئة بأنه يتألف مما يلي: '١' المنتجات والخدمات البيئية؛ '٢' التكنولوجيات والخدمات الإنتاجية الأنظف؛ '٣'

المنتجات والخدمات المتعددة الأغراض؛ '٤' المنتجات "المؤاتية للبيئة" (مثل السلع الاستهلاكية التي تحمل علامات إيكولوجية)[٦٨].

٩٥- ومن ثم فإن المنتجات الاستهلاكية "المفضلة بيئياً" أو "السليمة بيئيا" تعتبر أيضاً جزءاً من القطاع البيئي. ويمكن اعتبار بعض المنتجات الطبيعية المؤاتية للبيئة التي توردها البلدان النامية منتجات "للبيئة الملائمة"[٦٩]. وبصورة أعم، يمكن اعتبار المنتجات مفضلة بيئياً إذا كانت تستخدم قدراً أقل من الطاقة والمواد، و/أو تولد قدراً أقل من الانبعاثات والنفايات. ويمكن أيضاً وصف المنتجات المصنوعة باستخدام عمليات مؤاتية للبيئة بأنها منتجات "سليمة بيئياً".

باء- التجارة في معدات مكافحة التلوث

٩٦- تركز التجارة الدولية في السلع والخدمات البيئية على السلع المصنعة المتطورة نسبياً، والخدمات الهندسية وخدمات إدارة المشاريع، وتراخيص التكنولوجيا[٧٠]. ورغم أن نصيب هذه البنود من الإنفاق البيئي الإجمالي قد يكون صغيرا نسبياً، فإنه يمثل مع ذلك حجماً هاماً من التجارة.

٩٧- وفي عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تستهدف برامج تشجيع الصادرات السلع والخدمات والتكنولوجيا الخاصة بحماية البيئة وقد تسهم في تحسين المعايير البيئية في البلدان النامية. وكثيراً ما تجمع هذه الأنشطة بين الأهداف التجارية والأهداف البيئية الخارجية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، اقترحت شركة الاستثمارات الخاصة الخارجية إنشاء صندوق للاستثمارات البيئية لتنشيط الاستثمار البيئي في البلدان النامية. ويقضي قانون سياسات الطاقة لعام ١٩٩٢ بأن يتولى وزير الطاقة، عن طريق وكالة التنمية الدولية، "إنشاء برنامج لنقل التكنولوجيا يرمي إلى تقليل العجز التجاري للولايات المتحدة عن طريق تصدير تكنولوجيات بيئية مبتكرة"، بينما يسعى قانون تعزيز الصادرات لعام ١٩٩٢ إلى تشجيع الصادرات من السلع والخدمات البيئية[٧١].

٩٨- وينبغي ألا تؤدي الجهود الرامية إلى تعزيز الصادرات من معدات مكافحة التلوث إلى تحويل الاهتمام في برامج المعونة الدولية من دعم التحسينات في البنية الأساسية، مثل شبكات الصرف الصحي ومصارف المياه، إلى البرامج الخاصة لدعم الصادرات من معدات مكافحة التلوث الصناعي (انظر الفصل الثالث). ومن المهم أيضاً ضمان عدم تسبب برامج المعونة وبرامج تعزيز الصادرات في نقل معدات غير ملائمة للظروف البيئية والإنمائية السائدة في البلدان النامية المتلقية.

٩٩- وفي بعض الحالات، قد يتحقق النجاح للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في مجال المنافسة في سوق السلع والخدمات البيئية. ونظراً لظهور أسواق جديدة للسلع والخدمات البيئية في البلدان النامية فقد تكون هناك إمكانيات لزيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة في التكنولوجيات التي تلائم تلك البلدان. وينبغي أن تراعي برامج تعزيز الصادرات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ما يمكن أن تحدثه من آثار على التجارة في السلع والخدمات البيئية فيما بين بلدان الجنوب.

١٠٠- ويقدم المرفق الإحصائي بعض المعلومات المتعلقة بالتجارة العالمية في معدات مكافحة التلوث، كما عرفتها دراسة أجرتها مؤخراً وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة. ووفقاً لهذا التعريف، بلغت التجارة العالمية نحو ٦,٦ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢[٧٢]. ومن المفيد الإشارة إلى أن البلدان النامية الآسيوية استوعبت نحو ثلث صادرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٢. وقد وفرت التجارة فيما بين البلدان الآسيوية نحو ٩ في المائة من الواردات الآسيوية.

خامساً- الموجز والاستنتاجات

١٠١- إن السياسات المستندة إلى البيئة، إلى جانب إسهامها في التحسينات البيئية ورفاهية الأجيال الحالية والمقبلة، يمكن أن تحقق منافع اقتصادية طويلة الأجل. ورغم وجود حالات "للكسب المزدوج" يمكن أن تتحقق فيها منافع بيئية واقتصادية في آن واحد، ففي عدد كبير من الحالات لا يمكن أن تتحقق المنافع البيئية إلا بتكلفة اقتصادية، وعلى الأقل في الأجل القصير. وعندما تكون هناك مقايضات بين هدف تحسين نوعية البيئة وبين أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى، ينبغي تحليل التكاليف والفوائد بعناية. ومن المسلم به عموما أنه في حالة وجود مشاكل بيئية، محلية بطبيعتها، ينبغي أن يكون للحكومات الوطنية تقرير الأولويات. وبالاضافة إلى ذلك، تزداد المعايير البيئية كفاءة وسهولة في التطبيق إذا كانت تعكس الظروف البيئية والانمائية التي تطبق عليها.

١٠٢- وقد تؤدي معايير وأنظمة المنتجات المتصلة بالبيئة، وبخاصة المعايير الغذائية، إلى مشاكل في الوصول إلى الأسواق. وهناك مشاكل معينة سببها نقص المعلومات الدقيقة الحسنة التوقيت. وهناك حاجة إلى تحسين الشفافية والتشاور بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة.

١٠٣- ونظرا لأن فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق وقدرة هذه البلدان التنافسية تتوقف بدرجة كبيرة على العوامل السعرية وليس على العوامل الأخرى، فإن امكانيات الحصول على علاوات أسعار قد تكون محدودة. ومن ثم فإن تشجيع التحسينات في النوعية البيئية للمنتجات قد يتطلب من الحكومات ووكالات المعونة تقديم مساعدات، وعلى الأقل في بداية الأمر. وقد يلزم الجمع بحكمة بين التدابير التنظيمية والحوافز المعتمدة على السوق لتحسين النوعية البيئية للمنتجات المصنوعة في البلدان النامية.

١٠٤- وقد يتعين اتباع سياسات جديدة ومبتكرة لتقليل الأضرار البيئية للمنتجات وتغيير أشكال الاستهلاك غير المستدامة في البلدان المتقدمة. وهذه السياسات تتجه إلى الاعتماد على التدابير الاختيارية التي قد لا تكون قواعد التجارة الدولية قد رسخت بشأنها. بيد أن هذه السياسات يمكن أن يكون لها تأثير على القدرة التنافسية الدولية، لأسباب منها مثلا اختلاف الظروف البيئية والانمائية بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة.

١٠٥- وانتشار التدابير الاختيارية في مجال سياسات المنتجات، وبخاصة تلك التدابير المعتمدة على المعلومات، سيسفر أيضا عن حاجة متزايدة إلى التنظيم الذاتي على مستوى الشركة. وفي هذا السياق تصبح مصداقية الشركة أو الوكالة المانحة للشهادات في البلد النامي هامة. وقد يتعين وجود شكل من أشكال الاعتراف المتبادل بالجهات المانحة للشهادات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وستلعب المساعدة التقنية في مجال تنسيق اجراءات الاختبار دورا حيويا في ضمان مصداقية الجهات المانحة للشهادات في البلدان

النامية. وقد يلزم أيضا بحث إمكانية إنشاء هيئات اقليمية لمنح الشهادات والعلامات الايكولوجية، إذا كان منح الشهادات يفوق قدرة كل بلد نام على حدة. وتستطيع المنظمات الدولية، مثل مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، أن تلعب دورا حاسما في هذا الصدد.

١٠٦- وفيما يتعلق بمعاييرالعمليات، تتفاوت آثار الأنظمة البيئية على القدرة التنافسية تفاوتا شديدا بين قطاع وآخر، وتبعا لحجم الشركة. وبصورة عامة، يحتمل أن تكون الآثار على القدرة التنافسية محدودة بالنسبة للمنتجات المصنعة، ولكنها قد تكون أهم بالنسبة للمنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية. والمطالبة بالقيود التجارية لتعويض فروق التكاليف الناتجة عن تفاوت المعايير والأنظمة فيما بين البلدان، والتي يستند الدفاع عنها إلى أسباب تتعلق بالقدرة التنافسية وليس بالبيئة، قد تؤدي إلى إساءة استعمال الحمائية. وهناك عدد من الخيارات لتقليل الخلاف التجاري المحتمل الناجم عن الشواغل المتعلقة بالقدرة التنافسية.

١٠٧- وقد تترتب على تكييف العمليات بيئيا زيادة في التكاليف الرأسمالية. وفي معظم البلدان النامية، تكون تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال مرتفعة للغاية. وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع مستوى المخاطرة المرتبطة بتغير الشروط البيئية في الأسواق المحلية والخارجية، فقد تجد الشركات صعوبة في الانتقال إلى معايير أعلى للعمليات. وقدرة الشركات الصغيرة، خصوصا، على تحمل مخاطر أكبر وعلى جمع رأسمال إضافي يمكن أن تكون محدودة. ومن ثم فهناك حاجة إلى بذل جهود تعاونية بين الشركات الصغيرة. وفضلا عن ذلك، قد تحتاج حكومات البلدان النامية إلى إعانة الانتاج الأنظف، وعلى الأقل بصفة مؤقتة وبقيد زمني واضح، وإلى القيام باستثمارات كبيرة في البنية الأساسية لتشجيع التحول إلى التكنولوجيات الأنظف.

١٠٨- وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع المبادرات الدولية لنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بالاضافة إلى التمويل. وينبغي استكشاف الامكانيات التجارية للسلع والخدمات البيئية، وبخاصة من البلدان النامية. وهناك حاجة إلى التعاون الدولي لتحديد ودعم المبادرات التي يمكن أن تساعد البلدان النامية في تحسين المعايير المتصلة بالعمليات بدون اللجوء إلى التدابير التجارية.

الحواشي

(١) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال الجزء الأول من دورته الأربعين (TD/B/40(1)/14(Vol.I))، الاستنتاجات ٤٠٧(د-٤٠): التنمية المستدامة.

(٢) انظر Ministerie van Volkshuisvesting, Ruimtelijke Ordening en Milieubeheer (VROM), Nota Product & Milieu, (The Hague, the Netherlands, December 1993) p.5.

(٣) C. Pearson, Trade and Environment: the United States Experience، دراسة أعدت في إطار مشروع "التوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية" المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، (INT/92/207). (Geneva, 1993) "Reconciliation of environmental and trade policies".

(٤) تقوم وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة بتسجيل مبيدات الآفات والشروط والأحكام المحددة لاستعمالها. وبالاضافة إلى ذلك، تقرر الوكالة مستويات التسامح (الحد الأقصى لمستويات المتخلفات التي يمكن قبولها) لمبيدات آفات محددة في أغذية محددة، قد يكون بعضها غير مسجل في الولايات المتحدة. انظر Pearson، المرجع السابق.

(٥) قارنت دراسة حديثة بين معايير مبيدات الآفات في الولايات المتحدة والمعايير التي قررتها هيئة الدستور الغذائي. U. United States General Accounting Office, International Food Safety: Comparison of U.S. and Codex Pesticide Standards (Washington, D. C., 1991).

(٦) انظر Bennett G., and B. Verhoeve, Environmental product standards in Western Europe, the US and Japan: a Guidebook، تقرير ختامي (لم ينشر) أعد بالتعاقد للمصرف الأوروبي للتعمير والتنمية بالتعاون مع لجنة الاتحادات الأوروبية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، (١٩٩٣).

(٧) من الأمثلة الواضحة على ذلك العلامة الايكولوجية للورق ولب الورق، المعتمدة على تحليل دورة الحياة. فقد شكت البرازيل لأنها تستخدم الكهرباء المولدة بالقوة المائية، التي تعتمد على كميات أقل من الوقود الحفري لكل وحدة بالمقارنة مع المصادر الشائع استخدامها في أوروبا. ومع ذلك، ونظرا لأن معامل التحويل المستخدم يتوافق مع الشبكة الأوروبية، فإن هناك مغالاة في تقدير استهلاك البرازيل من الوقود الحفري.

(٨) من الأمثلة الواضحة على ذلك الشرط الخاص بورق الصحف في ولاية كاليفورنيا وتأثيره على التجارة الواردة من كندا. فقد أدت اشتراطات المحتويات المعاد تدويرها التي فرضتها كاليفورنيا، إلى هبوط في صادرات كندا إلى الولايات المتحدة. وللوفاء بشرط المحتويات المعاد تدويرها، اضطرت كندا إلى استيراد ورق الصحف المستعمل من الولايات المتحدة بغية إعادة تصديره إلى ذلك البلد. انظر J. Grimmett, "The case of recycled content in newsprint" ورقة مقدمة في حلقة عمل غير رسمية لخبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عقدت بشأن التجارة والتنمية: Trade and Environment: Issues Pertaining to Processes and Production Methods (PPMs), 6-7 April 1994 (Helsinki, 1994).

الحواشي (تابع)

(٩) لئن كانت العلامات السلبية أكثر شيوعا كأداة للسياسة البيئية، فإن عددا من البلدان يستخدم العلامات الايكولوجية التي تمنح للمنتجات المطابقة للمعايير البيئية العالية قصد تشجيع المستهلكين على شراء المنتجات الأقل إضرارا بالبيئة.

(١٠) انظر European Bank for Reconstruction and Development Environmental Standards and Legislation in Western and Eastern Europe: Towards Harmonization, Report prepared by Environmental Resources Management, (London, 1993). ينتشر استخدام الأدوات الاقتصادية في بلدان الشمال. فعلى سبيل المثال، تستخدم السويد الضرائب على الأسمدة الاصطناعية، ومبيدات الآفات، والبطاريات الكهربائية، لتثبيط الافراط في استخدامها ومن ثم تحقيق نفع للبيئة. وتعتزم سويسرا فرض ضريبة على المركّبات العضوية المتطايرة وعلى الكبريت الذي يحتوي عليه الوقود بغية تثبيط انتاجه واستخدامه.

(١١) يمكن، من الناحية العملية، تخفيف أو تجنب المشاكل المتصلة بواجب استرداد المنتجات لاعادة تدويرها أو استخدامها وذلك بالاستعانة بشركات الخدمات. ففي حالة قانون التغليف الألماني، على سبيل المثال، يمكن أن يكلف المنتج الأجنبي شركة للخدمات في ألمانيا (أو في بلد آخر) بجمع مواد التغليف لاعادة استخدامها. وتأثير ذلك على القدرة التنافسية سيتوقف على تكلفة هذه الخدمات.

(١٢) S. Zarrilli, "Eco-packaging initiatives: impact on international trade and the specil conditions of the developing countries"، ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة بين الأونكتاد والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن السياسات البيئية وفرص الوصول إلى الأسواق Environmental Policies and Market Access، ١٩-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (بوغوتا، كولومبيا، ١٩٩٣).

(١٣) انظر الوثيقة TD/B/40(1)/6.

(١٤) يذكر، على سبيل المثال، أن إعادة تدوير الورق والورق المقوى المحلي في كولومبيا قد تأثرت باستيراد نفايات الورق من الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى وفنزويلا، انظر Reconciliation of Trade and Environment Policies: The Case Study of Colombi، تقرير أعد للمشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (1994) INT/92/207.

(١٥) كما ذكر في الوثيقة TD/B/40(1)/6، الحاشية ٥٥، تحول بعض مصدري البن الكولومبيين عن استخدام الجوت إلى استخدام البلاستيك كمادة تغليف لصادراتهم إلى ألمانيا، بسبب عدم وجود مرافق لاعادة التدوير. وتفيد نسخة مستوفاة من دراسة الحالة المتعلقة بكولومبيا، أعدت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي "التوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية" بأن هذه المشاكل قد تم حلها سريعا. بيد أن اتحاد مزارعي البن في كولومبيا يخشى أن يواجه البن المحمص المطحون مشاكل بسبب تشريعات التغليف الأوروبية.

الحواشي (تابع)

(١٦) وهناك في الوقت الحاضر خمسة بلدان هي: ألمانيا، بلجيكا، الدانمرك، فرنسا، هولندا تبنت سياسات عريضة في مجال التغليف.

(١٧) يقضي مشروع التوجيهات أيضا بوضع معايير موحدة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمقاييس وأشكال تغليف المنتجات المعتمدة؛ والتغليف النموذجي للنقل والتوزيع؛ ومواصفات بشأن استخدام المواد المعاد تدويرها في تصنيع منتجات التغليف وغيرها من المنتجات؛ ووضع معايير ومنهجيات لتحليل دورة الحياة، وشروط بشأن إمكانية استخدام مواد التغليف المتحللة في التسميد. ويهدف تحليل دورة الحياة إلى إقامة تسلسل واضح بين مواد التغليف القابلة لاعادة الاستخدام ومواده القابلة لاعادة التدوير، ومواده القابلة للاسترداد. وفي الوقت الحاضر، تعتبر نفايات التغليف القابلة لاعادة الاستخدام والقابلة للاسترداد، وبخاصة نفايات التغليف القابلة لاعادة التدوير، بنفس درجة الفعالية في تقليل الآثار البيئية للتغليف.

(١٨) ترى ايرلندا والبرتغال واليونان أن هناك مغالاة في ارتفاع أهداف إعادة التدوير. ومن جهة أخرى، ترى ألمانيا والدانمرك وهولندا أن هناك مغالاة في انخفاض تلك الأهداف. انظر Agence Europe, 16.12.1993.

(١٩) انظر تقرير حلقة عمل الأونكتاد بشأن وضع العلامات الايكولوجية والتجارة الدولية، المعقودة في جنيف، يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

(٢٠) إن نحو ٤٥ في المائة من قيمة الواردات من خارج الاتحاد في فئات المنتجات العامة المخصصة لوضع العلامات الايكولوجية يأتي من البلدان النامية. وحسبت هذه النسبة على أساس تصنيف النظام المتناسق وقد يدخل عليها تعديل.

(٢١) في حالة الورق، قد يكون الحصول على علامة ايكولوجية ضروريا للحفاظ على الأنصبة من السوق، والدليل على ذلك أن تجار التجزئة في بلدان الشمال يمكنهم رفض شراء الورق الذي لا يحمل علامة ايكولوجية.

(٢٢) انظر في هذا الصدد المذكرتين اللتين أعدتهما أمانتا الغات (E/1994/43) والأونكتاد (E/1994/47) للاجتماع الثامن للجنة التنمية المستدامة.

(٢٣) تعد كذلك دراسات موجهة إلى السياسات في إطار المشاريع الاقليمية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لآسيا والمحيط الهادئ (RAS/92/034) ولأمريكا اللاتينية والكاريبي (LATINTRADE, RLA/92/012). كما ساهمت حكومة هولندا بالاضافة إلى المركز الدولي للبحوث الانمائية، في كندا، في تحليل السياسات، وبخاصة في مجال وضع العلامات الايكولوجية والتجارة. وستشرع أمانتا الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال مشتركة في عدد من المجالات.

الحواشي (تابع)

(٢٤) سيجري إعداد تقرير توليفي عن هذه الدراسات، وهناك أيضا دراسات قيد الإعداد في البرازيل وتايلند وجامايكا. وسيجري إعداد دراسات أخرى في أوغندا، والسنغال، وفييت نام، والكاميرون، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا. وستجري مناقشة النتائج الأولية والأنشطة المقترحة للمستقبل في حلقة عمل مشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تعقد في جنيف في الفترة ما بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وفي اطار مشروع مماثل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستجري دراسات عن الأرجنتين، واندونيسيا، وشيلي، وكينيا (INT/93/A048).

(٢٥) تفيد الدراسة الخاصة بزمبابوي بأن هذا البلد قد وضع حدا أقصى لمادة ألفاتوكسين قدره ٢٠ جزءا في المليار، لكن بلدان الشمال تقترح اعتماد معيار يتراوح ما بين ٤ و٥ أجزاء في المليار. وتتساءل الدراسة عما إذا كان هذا الفارق له أساس علمي سليم يبرره وعما إذا كان ينبغي القيام باستثمارات للتكيف مع معايير بلدان الشمال، انظر J.C. Nkomo, B.M. Zwizwai, and D. Gumbo, Trade and Environment: Zimbabwe Case Study، تقرير أعد للمشروع INT/92/207 (1994) المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(٢٦) ترد دراسات حالة مثيرة للاهتمام في Nkomo وآخرين، المرجع السابق.

(٢٧) انظر Gaviria وآخرين، مرجع سبق ذكره.

(٢٨) على سبيل المثال، حثت الشروط السائدة في الأسواق الخارجية صناعة النسيج التركية على الاستثمار في آلات جديدة للتحول من الانكماش الكيميائي للألياف إلى الانكماش الآلي.

(٢٩) تشعر الدراسات الاستقصائية الأولية في الهند إلى أن تكلفة الاختبار ومنح الشهادات بغية الحصول على علامة ايكولوجية للأحذية قد تزيد من سعر الحذاء تسليم المصنع بنحو ٥٠ في المائة.

(٣٠) انظر Gaviria et.al. , and Intal P.S., E.M. Medalla, M.S. de los Angeles, D.C. Israel, V.S. Pineda, P.L. Quintos and E.S. Tan, Trade and Environment Linkages: the case of the Philippines، تقرير أعد للمشروع INT/92/207 (1994) المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(٣١) تشمل اختصاصات الفريق العامل المخصص "تحديد وتحليل أدوات السياسات البيئية الناشئة التي لها تأثير على التجارة، واضعا في اعتباره الحاجة إلى التعاون الدولي ضمانا للشفافية والاتساق في الجهود المبذولة لجعل السياسات البيئية والسياسات التجارية متضافرة".

(٣٢) سيتولى الفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية المقارنة بين مخططات وضع العلامات الايكولوجية بغية مناقشة مفاهيم مثل الاعتراف المتبادل والتكافؤ وتحليل سبل ووسائل مراعاة مصالح البلدان المنتجة عند وضع المعايير.

الحواشي (تابع)

(٣٣) عقد اجتماع للتنسيق فيما بين الوكالات في جنيف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وشاركت فيه الوكالات التالية: منظمة الأغذية والزراعة؛ الغات؛ المنظمة الدولية للتوحيد القياسي؛ مركز التجارة الدولية؛ الأونكتاد؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ منظمة الصحة العالمية؛ البنك الدولي.

(٣٤) R. Vossenaar and V. Jha, Environmentally-based process and production method standards: some implications for developing countries; paper prepared for the OECD workshop on Trade and Environment: Issues Pertaining to Process and Production Methods (PPMs), 6-7 April 1994 (Helsinki, 1994).

(٣٥) يشير مصطلح "الاغراق البيئي" إلى الحالات التي يحدد فيها بلد ما معاييره عمدا عند مستوى منخفض مصطنع أو لا يطبق فيها معاييره بغية كسب ميزة تنافسية تجارية أو اجتذاب الاستثمارات. ويشير مصطلح الرسوم التعويضية "البيئية" إلى الرسوم التي ستفرض على المنتجات المستوردة لتعويض الفروق في تكاليف الانتاج البيئية في حالات "الاغراق البيئي". وهذه الرسوم لا تجيزها قواعد الغات ولم تطبق قط.

(٣٦) Konrad von Moltke, "Environmental Protection and its Effects on Competitiveness", Paper prepared for the Seminar on "International Trade, Environment and Sustainable Development" Santiago, Chile, 20-21 April 1992.

(٣٧) بيد أن هذه التكاليف قد تكون قدرت بأقل من قيمتها لأنها قد تكون مقصورة على جزء من تكاليف الحماية البيئية. وتركز معظم الدراسات على تكاليف مكافحة التلوث الصناعي. وحالت المعوقات المتعلقة بالمنهجية والبيانات دون إلمام معظم الدراسات بالآثار على مستوى الاقتصاد الجزئي. وللاطلاع على موجز للقيود التي عانت منها مختلف الدراسات، انظر Congress of the United States, Office of Technology Assessment (OTA), Trade and Environment: Conflicts and Opportunities. Appendix E. OTA-BP-ITE-94 (Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, May 1993).

(٣٨) انظر Pearson، مرجع سبق ذكره.

(٣٩) Netherlands Central Bureau of Statistics (CBS), Environmental statistics of the Netherlands 1993, (The Hague, the Netherlands, 1993).

(٤٠) Netherlands Central Bureau of Statistics (CBS), op.cit.

الحواشي (تابع)

(٤١) أمانة الأونكتاد بالتعاون مع معهد التحليل الاقتصادي "The role of technology in environmentally motivated structural change and the implications for international trade" (mimeo), December 1993. (دراسة أعدت للأونكتاد في إطار المشروع المشترك بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية").

(٤٢) في الوقت الحاضر يرجع نحو ثلث تكاليف الامتثال (في القطاعين العام والخاص) إلى الأنظمة التي يقضي بها قانون الهواء النظيف، ويرجع ثلث آخر إلى قانون المياه النظيفة. وبافتراض تطبيق جميع الأنظمة والقواعد الحالية والمعلقة تطبيقا تاما، يمكن أن يزيد انفاق الهواء النظيف (غير السنوي) بنحو ٨٥ في المائة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠. Office of Technology Assessment, op.cit., p. 194.

(٤٣) Ministerie van Volkshuisvesting, Ruimtelijke Ordening en Milieubeheer (VROM), Tweede National Milieubeleidsplan (NMP2) (The Hague, December 1993), p. 27.

(٤٤) يعتمد التحليل الوارد في هذا الفرع على دراسات الحالة القطرية التي أعدت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. انظر الفصل الثاني، الفرع هاء.

(٤٥) على سبيل المثال، يستند عدد كبير من معايير الانبعاثات والنفايات السائلة في الفلبين إلى معايير الولايات المتحدة. انظر Intal وآخرين، مرجع سبق ذكره.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) المرجع السابق.

(٤٨) Morris Schaffer, Combating Environmental Pollution: National Capabilities for Health Protection, World Health Organization, 1991, WHO/PEP/91.14. وحددت عشرة مؤشرات لتقييم قدرة البرامج الوطنية على مكافحة الأخطار على الصحة البيئية.

(٤٩) R. Stavins and T. Grumbly, "How to make the Polluter Pay, in New Directions for America (1994).

(٥٠) انظر دراسات الحالة القطرية التي أجريت في اطار المشروع INT/92/207.

الحواشي (تابع)

(٥١) تشير التقديرات إلى أن برنامجا كهذا لتحديث محطة "Torow" لتوليد الطاقة، التي تحتل المركز الثالث بين أكبر المحطات، سيتطلب وحده استثمارات تزيد على ١,٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. Fiedor B., S. Czaja, A. Graczyk and J. Rymarczyk, Interlinkages between Environment and Trade: a case study of Poland، تقرير أعد للمشروع INT/92/207 (1994) المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) انظر Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry, Sustainable Development by Enterprises (New Delhi, 1992).

(٥٤) تقدر هذه الدراسة وفورات التكاليف الناجمة عن هذا الاتفاق بنسبة لا تتجاوز كثيرا المدى من ٥ إلى ١٠ في المائة.

(٥٥) في بولندا، مثلا، قد تتحول الشركات الصغيرة إلى الفحم النظيف الذي يتميز بقيمة حرارية أعلى، لتقليل مستويات الانبعاث بدلا من إقامة مرافق لمكافحة الانبعاثات.

(٥٦) انظر de Motta Veiga P., M.C. de Carvalho, M.L. Vilmar and H. Façanha Ecolabelling schemes in the European Union and their impact on Brazilian exports, Fundaçao Centro de Estudos do Comércio Exterior, (1994).

(٥٧) تشير دراسة أجراها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية إلى أن بلوغ نوعية البيئة التي تقضي بها معايير الاتحاد الأوروبي البيئية سيتطلب استثمارات قدرها ٣٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٥٨) هذا الاستنتاج العام يؤكده استعراض شامل أجرته جوديت وين للدراسات المنشورة خلال عام ١٩٩٠. ومع ذلك، لا يستبعد حدوث قدر من الآثار التجارية ومن إعادة تحديد للمواقع الصناعية في صناعات معينة ذات تكاليف مراقبة بيئية مرتفعة أو أنظمة بيئية شاقة. انظر Pearson، مرجع سبق ذكره.

(٥٩) Piritta Sorsa, "Competitiveness and environmental standards: some preliminary results", World Bank, Policy Research Working Paper 1249, February 1994, and P. Low and A. Yeats (1992), "Do "dirty" industries migrate?". أكدت هذه الدراسات أن ارتفاع المعايير البيئية في البلدان الصناعية لا يقلل عادة القدرة التنافسية الدولية.

الحواشي (تابع)

(٦٠) في هذا الصدد، يلاحظ مكتب تقييم التكنولوجيا بالولايات المتحدة أن قطاعي المواد الكيميائية ولب الخشب، اللذين يواجهان تكاليف امتثال عالية، يتمتعان بقدرة تنافسية دولية عالية ويحققان فوائض تجارية كبيرة، OTA، مرجع سبق ذكره، الصفحة ١٩.

(٦١) لاحظ ريبيتو أن "المسائل المثارة بشأن تأثير المعايير البيئية على "القدرة التنافسية" الدولية مبالغ فيها بدرجة كبيرة ولا ينبغي منحها أولوية كبيرة في المداولات المقبلة بشأن سياسات التجارة والبيئة، وينبغي تقييم الآثار على القدرة التنافسية على المستوى الوطني، وليس هناك أدنى دليل على أن القدرة التنافسية الوطنية مرتبطة سلبيا بصرامة المعايير البيئية". وفيما يتعلق باستخدام الرسوم التعويضية لمنع "الإغراق الايكولوجي"، يلاحظ ريبيتو "ان المشاكل والتجاوزات التي يمكن أن تفضي إليها هذه الأنواع من السياسات التجارية تتجاوز كثيرا مشكلة الازاحة التنافسية التي تستهدف حلها". Robert Repetto, "High (and low) Priority trade and environment issues facing the WTO"، دراسة مقدمة إلى المائدة المستديرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن البيئة والتجارة، لاهاي، ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

(٦٢) UNEP, Cleaner production worldwide, 1992.

(٦٣) ان تبني معايير بيئية معتدلة والتوسع في اتباع النهج الذي يُلزم مبدئيا من يلوث بتحمل تكلفة التلوث، على سبيل المثال، قد يساعد على تلافي الخلافات التجارية بشأن الاعانات البيئية "المستترة" و"الإغراق الايكولوجي". انظر R. Repetto, "Trade and environment policies, achieving complementarities and avoiding conflicts" (Washington, July 1993).

(٦٤) الأونكتاد وحكومة النرويج، "Report of the Workshop on the Transfer and Development of Environmentally Sound Technologies", Oslo, 13-15 October 1993, (Geneva, 1993) p. 72. وهناك بعض الآليات المالية الدولية للمساعدة في تمويل التدابير الرامية إلى معالجة المشاكل البيئية العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية، والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال. بيد أنه ليس هناك آليات دولية مشابهة لتيسير نقل تكنولوجيات سليمة بيئيا تلائم المشاكل البيئية المحلية.

(٦٥) من الأمثلة على ذلك مجمعات الجلود التي أنشئت في عدة مراكز مثل كانبور ومدراس في الهند. ومجمع الجلود يعيد توزيع عدد كبير من صغار الدباغين في نطاق منطقة معينة. ويقوم الدباغون بشراء أو استئجار قطع أراضيهم في نطاق المجمع. وتدرج تكلفة التنظيف في القيمة الايجارية أو الشرائية لقطع الأراضي. وتقدم الحكومة مساعدة مالية على هيئة قروض للباغين الذين يرغبون في الانتقال إلى مجمعات الجلود. وبعض هذه المشاريع تموله جزئيا حكومة هولندا. انظر دراسة الحالة الخاصة بالهند.

(٦٦) OECD, The OECD Environmental Industry: Situation, Prospects and Government Policies, OECD/GS(92)1 (Paris, 1992).

الحواشي (تابع)

(٦٧) Commission of the European Communities, Employment in Europe, COM (90)290 Final (Brussels, 1990).

(٦٨) Government of Canada, Environmental Industries Sector Initiative, launched in 1989, in UNEP, Environment and Economics Unit, "Market-based instruments and environmental goals", Discussion Paper Number One (draft), September 1993.

(٦٩) تبحث لجنة السلع الأساسية بالأونكتاد المسائل المتصلة بتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الطبيعية التي تتمتع بمزايا بيئية. وهذا هو أحد البندين الموضوعيين المدرجين في جدول أعمال دورتها الثالثة، المقرر عقدها في الفترة ما بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٧٠) هناك عادة بند رئيسي في المشاريع البيئية الكبيرة لأوجه الانفاق المحلية، مثل الانشاء المحلي (مثل انشاء وحدات معالجة المياه المستعملة، أو تطوير مدافن القمامة أو منشآت الحرق، أو تركيب أجهزة لتنقية الغاز في محطات توليد الطاقة) أو المواد المنخفضة القيمة التي يمكن عادة توفيرها محليا بتكلفة أقل. ويخصص جانب كبير من الانفاق البيئي في البلدان الصناعية للتشغيل اليومي لمرافق المياه والمياه المستعملة وجمع القمامة والتخلص منها.

(٧١) Pearson, op.cit.

(٧٢) كما سبق مناقشته في المرفق، من الصعب توفير تقدير دقيق للتجارة في السلع البيئية، وبخاصة لأن أنظمة تصنيف التجارة الدولية لا تتمشى إلى حد كبير مع فئات السلع والخدمات البيئية. وأهم مشكلة هي أن معظم فئات التجارة تشمل السلع البيئية وغير البيئية على حد سواء.

- - - - -